الفصل الثانى

إسرائيل مجتمع الغش والخديعة والمكائد

* أكذوبة قوى المعارضة وحركات السلام الإسرائيلية * يهود الفلاشا فى إسرائيل : لاجئون أم فائضون؟ * مؤشرات اليأس والاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيلى * إسرائيل دولة الغش والخديعة والمكائد * قانون التجنس الجديد: قمة عنصرية تتباهى بها إسرائيل * إسرائيل .. تداعى المؤسستين الرئاسية والتنفيذية * التجسس الإسرائيلى .. جزء مكمل لأدوات الدولة * وجع فى قلب إسرائيل سينقلها إلى غرفة الإنعاش * حالة التناقض الحادة التى تعيشها إسرائيل.. لها علاج واحد فقط * ستون عاما ولم تستقر أحوالها بعد

obeikandl.com

أكذوبة قوى المعارضة وحركات السلام الإسرائيلية

تزدحم الساحة السياسية العربية هذه الأيام بدعاوى عديدة تطالب باتخاذ نهج جديد فى مجال الصراع العربى الإسرائيلى، يرتكز بشكل مباشر على مساندة قوى المعارضة وحركات السلام داخل إسرائيل وتقديم كامل العون لها رسميّا وشعبيّا لتمكينها من إقصاء حكومة نتنياهو عن الحكم أو على الأقل إجبارها على الالتزام بمواثيق السلام؛ أى بحقوق جميع سكان الشرق الأوسط فى العيش معًا فى سلام وأمان. وتنطلق هذه الدعاوى بلا استثناء من مجموعة من الفرضيات، منها أن صفة عدم الثبات فى أى صراع سياسى أو عسكرى تحتم تنويع التكتيكات المستخدمة لتحقيق تقدم ملموس يسهم عمليّا فى بلورة الأهداف العليا، ومنها أن رفض التطبيع مع إسرائيل يقتضى منا أن نميز بين عناصر المجتمع الإسرائيلى الراغبة فى السلام وأن نقيم معها الحوار الذى يساعدها على تقوية مواقفها وتوسيع دائرة تحركها لكسب عدد أكبر من المؤيدين، ومنها خلق مساحات تقارب بين حركات السلام على الجانبين لزيادة تأثيرها وتوسيع مجال فاعليتها وتعميق أثر حركتها الداخلية والخارجية.

بداية ليس هناك خلاف على ضرورة السلام واستراتيچيته فى الشرق الأوسط أو فى أى مكان آخر من العالم، فالسلام مطلب عالمى تنص عليه كافة المواثيق والأعراف وتحض عليه منظومات القيم والأخلاق فى أى مجتمع، ومن هنا فهو ليس أمرًا مرتبطًا بهذه المنطقة فقط أو تلك. ولكن الخلاف من وجهة النظر التطبيقية والعلمية يرجع إلى التكتيكات التى تحتاجها كل مجموعة للتقريب بين وجهات النظر المتنافرة حول سياق السلام فى منطقتها، والذى ينبع أساسًا من ظروف كل منها على حدة، وإذا كان فريق يرى بعض التشابه بين سبل تحقيق هذه الغاية فهناك أيضًا قدر من الاختلاف لا يستهان

به فيما بينها سواء بالقياس لمحيطها الإقليمى أو العالمى. المهم فى كل ذلك توافر الإدراك العميق لطبيعة المجتمع الساعية إلى تحقيق مطالبها المشروعة فى إقامة السلام والعدل والمساواة فى الحقوق والواجبات.

بالنسبة لقضية السلام على أرض فلسطين العربية، ليس هناك خلاف على ضرورة وحتمية أن تقوم عناصر النخبة من أبناء المجتمع الفلسطينى بإشراك الرأى العام العالمى فى صراع مجتمعها من أجل استعادة حقوقه المسلوبة وأرضه المغتصبة والاعتراف بحقه فى الحياة الحرة الكريمة القائمة على أساس الحقوق المدنية والإنسانية والسياسية المعترف بها لبقية سكان العالم. . الخلاف هنا حول فاعلية مثل هذا التحرك، وهل سيقدم الدعم المطلوب لهذه المطالب ويدفع بها إلى الأمام؟ وهل يمكن بدونه إحراز تقدم ما؟ وهل يملك المجتمع الدولى، بحكم ظروف هيمنة القوة الواحدة الحالية، القدرة على دعم الحقوق المشروعة للشعب العربى فى فلسطين؟.

وإذا كانت بعض القوى والتيارات ترى فى الإعلان المشترك الذى أصدرته حركتا السلام المصرية والإسرائيلية يوم ٨ من الشهر الحالى (سبتمبر ١٩٩٨) أهمية تستوجب الالتفاف والتقييم لأنه:

(أ) يتناول القضايا الأساسية لعملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى، ويتعرض بشكل مباشر لعدد من المسائل الجوهرية.

(ب) يحدد موقفًا واضحًا من الحكومة الإسرائيلية الحالية ويدينها؛ لأنها تتبنى مفاهيم إيديولوجية عفى عليها الزمن وتتمسك برؤية سياسية غير سليمة.

(ج)حظى باهتمام واسع بين محبى السلام ومؤيديه، فى حين ندد به اليمين اليهودى المتطرف وزعماء المستوطنين والأصوليين.

فإننا نرى بكل وضوح أن هذا البيان الذى توصل إليه الطرفان بعد جهد استمر عامًا كاملاً عقدا خلاله سبعة اجتماعات، يتصف بالعمومية إضافة إلى أن غالبية عباراته تمويهية أو ذات معان متعددة. . ومن هنا فهو لا يمثل علامة بارزة بالقياس إلى إعلان جماعة كوبنهاجن الشهيرة أو ما تمخضت عنه اجتماعاتها من بيانات مشتركة. كما أن ما ورد فيه من توصيات بضرورة توصل المنطقة إلى السلام القائم على الحقوق المتكافئة

والمتوازنة للجميع، لا يمثل تحولاً ملحوظًا أو نقطة انطلاق تشير إلى خطوة محددة فى طريق السلام تتبعها خطوات. أما استنباط البعض لقدرته على تغيير الموقف الإسرائيلى من الداخل عن طريق تنشيط دور قوى المعارضة وحركات السلام بحيث تتحول تدريجيّا إلى جزء مكمل للضغط الدولى الواقع على حكومة نتنياهو؛ فهو خطأ لأنه استنتاج مبنى على غير أساس لعدم توافر الاشتراطات العملية سواء فى جانب حزب العمل الإسرائيلى، أو على مستوى حركات السلام التى تمكنهما من إحداث التغيير المنشود الذى يدفع هذه الحكومة لتبنى خيار السلام.

بالنسبة لقوى المعارضة السياسية، تفيد معظم التحليلات أن حزب العمل الإسرائيلى فقد مصداقيته وحماسه للسلام بعد هزيمته فى الانتخابات العامة التى جرت منذ عامين وفاز فيها تحالف الليكود بنسبة أصوات ضئيلة للغاية. . وهناك من يقول إن قيادته الجديدة لا تبذل الجهد الكافى لتدارك هذه الحالة والتخطيط لاستعادة ما كان للحزب من مكانة على مستوى الدولة تمهيدًا لمنازلة التحالف الحاكم جماهيريّا لإحراجه وإجباره على ترشيد سياسته خشية انتزاع المسئولية من بين يديه أو دفعه تكتيكيّا إلى الاستقالة، إما استجابة للضغط الشعبى أو عبر تصويت تشريعى. الملاحظ أن حزب العمل لم يعد يملك الموقف السياسى الداخلى أو الخارجى الذى يميزه عن تحالف الليكود، بل لا نتجاوز الحقيقة إذا قلنا إن الطرفين يتطابقان فى وجهة نظرهما حيال قضايا أساسية مثل: الأمن الإسرائيلى والمستوطنات ومصادر المياه ومراحل الانسحاب ونسبته، وتوحد مدينة القدس وآليات التفاوض مع الجانب الفلسطينى.

من الضرورى أن ترصد القوى السياسية خارج إسرائيل تراجع نفوذ حزب العمل فى الشارع الإسرائيلى وانحسار قاعدته الاجتماعية فى ضوء انكماش نفوذه على مستوى الهستدروت والكيبوتزات بعد تنفيذ عمليات بيع جزء كبير من القطاع العام الإسرائيلى إلى القطاع الخاص، وأيضًا فى ضوء هجرات يهود الاتحاد السوفيتى التى انخرطت سياسيّا تحت برنامج حزب واحد جذب إليه قطاعًا لا بأس به من مناصرى حزب العمل. . يضاف إلى ذلك اتساع نفوذ الأحزاب الصغيرة، خاصة ذات الصبغة الدينية التى كلما زاد عدد مقاعدها فى الكنيست الإسرائيلى زادت مخصصاتها المالية؛ وزاد بالتالى نفوذها السياسى، ومن ثم توسعت قاعدتها الجماهيرية سحبًا من رصيد

حزب العمل من ناحية، وتعزيزاً لقوة التحالف اليمينى من ناحية ثانية. والأدلة على ذلك كثيرة نشير منها إلى ما صرح به إيهود باراك خلال مؤتمره الصحفى الذى عقده بالقاهرة فى منتصف الشهر الحالى (سبتمبر ١٩٩٨)، ورفضه تحديد رؤية سياسية لنسب الانسحاب الإسرائيلى من الضفة والقطاع، إضافة إلى رفضه تحديد موقف لحزبه من إعلان الدولة الفلسطينية مع تعمده الإشارة إلى الأفكار التى وردت بالمبادرة الأمريكية. وعندما سئل عن مدى استعداده لتشكيل حكومة ائتلافية مع التحالف الحاكم قال «إن المكان (يقصد القاهرة) ليس مناسبًا للتعليق على مثل هذه الأمور» فى الوقت الذى وصف فيه حكومة نتنياهو أنها منتخبة من قبل الشعب الذى له وحده الحق فى أن يقرر شكل الحكومة التى تدير شئونه. وكان باراك صادقًا فى كل ما نطق به ما عدا إصراره على الإشارة، أكثر من مرة، إلى أن ٧٥٪ من شعب إسرائيل يريدون السلام، ويعملون لما فيه المصلحة المشتركة مع أبناء الشعب الفلسطينى.

أما حركات السلام فى إسرائيل فهى كثيرة ومتعددة ولكنها ليست ذات فاعلية:

أولاً: لاختلاف نظرتها إلى نوعية السلام الذى يجب أن يقوم بين إسرائيل والفلسطينيين خاصة والعرب بوجه عام..

وثانيًا: لاختلاف توجهها؛ فليست كلها ترفع شعار السلام مع المحيط الخارجى، بل إن بعضها نشأ خصيصًا لإرساء قواعد السلام بين جنبات المجتمع الإسرائيلى فى المقام الأول.

فإلى جانب «حركة السلام» الآن التى قامت عام ٧٨ على أكتاف مجموعة من ضباط الاحتياط للضغط على مناحيم بيجين عندما كان يتلكأ فى السير قدمًا نحو الاتفاق مع الحكومة المصرية، هناك «كتلة السلام» التى تأسست عام ٩٣ احتجاجًا على قيام حكومة إسحاق رابين العمالية بإبعاد عدة مئات من الفلسطينيين نفيًا إلى الجنوب اللبنانى بسبب مقاومتهم السلمية للمحتل الذى يمتص دماء أهاليهم ويعصف بمستقبل أولادهم. أما «منظمة كل الجيل يريد السلام» التى نشأت عام ٩٦ بعد اغتيال إسحق رابين فهى تركز أولاً وأخيراً على السلام الداخلى قبل أى شىء آخر؛ لذلك ينصرف جهدها بالكامل إلى بناء الجسور بين الطوائف المختلفة التى يتشكل منها المجتمع

الإسرائيلى، على أمل أن تجعل منه يومًا ما مجتمعًا يهوديّا ديمقراطيّا يتسم بالتسامح ويتصف بالمساواة.

من جانبنا لا نُغفل أن بعض برامج عمل حركات السلام تطالب إسرائيل بالتخلى عن غالبية الأراضىَ التى احتلتها عام ٦٧، وبإيجاد حلول عملية لقضية اللاجئين ولا تعارض إقامة سلام مع الفلسطينيين، وبعضها لا يمانع فى إنشاء دولة لهم، بل هناك من يطالب بإزالة المستوطنات وبالانسحاب من القدس الشرقية، ولكن أهم من ذلك فى رأينا أن نتعرف قدرات هذه الحركات على مستوى الشارع الإسرائيلى وتقدير الرأى العام العالمى لها، والأهم هو قدرتها على اجتذاب مؤيدين جدد يوفرون لها دائمًا قدرة التأثير فى حكومة إسرائيل وقواعدها الحزبية ومقاعدها البرلمانية.

مشكلة هذه الحركات الأساسية هى إحجام اليهود السفارديم عن الانضمام إليها والمشاركة فى أنشطتها وعدم قدرتها على دفعهم لتغيير موقفهم منها؛ لأنهم موالون لتحالف الليكود وللأحزب الدينية مثل شاس وجيشر. كما أن اتهام كبار السياسيين لهذه الحركات بأنها معادية للصهيونية يقلل من كفاءتها ويحد من نشاطها، فبينما يذهب أكثر من ١٢ ألف مؤيد لليمين السياسى والأصولية الدينية للإسهام فى بدء إقامة مستوطنة يهودية فوق جبل أبو غنيم، لم يتظاهر سوى بضعة أفراد أمام مكتب رئيس الوزراء عشية تأجيله تحديد موعد لتوقيع اتفاق الخليل مع السلطة الوطنية الفلسطينية فى فبراير عام٩٧ .

لهذا نقول.. لا يحق لقوى السلام العربية أن تُعلق آمال نجاحها على المعارضة الإسرائيلية حتى لو دعمتها حركات السلام؛ لأنها لا تستطيع أن تؤدى إلا دورًا محددًا خشية أن يضاف إلى اتهامها بمعاداة الصهيونية، الإسهام فى بلبلة الأفكار اليهودية والسعى لتقويض الدولة، وليس فى إسرائيل كلها من يقدر على تحمل تبعات هذه التهم مجتمعة!!

صحيفة الشاهد الدولى - ٧ سبتمبر ١٩٩٨

* * *

يهود الفلاشا فى إسرائيل : لاجئون أم فائضون؟

ظلت السلطات الإثيوبية طوال الأسابيع الماضية تنفى بشدة موافقتها على تهجير من بقى ممن يدينون باليهودية من أبنائها إلى أرض إسرائيل، حتى وصلت أول دفعة منهم (٨٨ يهوديّا) إلى مطار بن جوريون صباح يوم ٢٣ من الشهر الحالى (يولية ١٩٩٩)، وحتى عندما أثنى مايل يانكليوفيتز المتحدث باسم الوكالة اليهودية على تعاون الجهات الإثيوبية الإيجابى، والذى توج باستخدام رحلات شركات طيرانها العادية بين أديس أبابا وتل أبيب لتنفيذ تسفير ٤٠٠٠ يهودى، التزمت هذه الجهات الصمت كما فعلت قبل ذلك بحوالى ٢٠ عامًا عندما قامت بتسهيل مهمة مشابهة أدت إلى نقل عدة آلاف من اليهود إلى إسرائيل عبر الأراضى السودانية.

هذا الجهد الإسرائيلى الذى تحاول من خلاله حكومة نتنياهو أن تترك وراءها ما قد يُفسر على أنه «حسنة» بعد ثلاث سنوات «مليئة بالسيئات»، لن يجنى منه المجتمع الإسرائيلى سوى المزيد من المشاكل والاضطرابات، ولن يحقق لليهود الفلاشا المهاجرين سوى الإحباط والمعاناة؛ نقول ذلك فى ضوء نتائج تجربة إسرائيل التى قامت بها قبل سنوات، حيث تؤكد كافة الدلائل على أن هذه الفئة من اليهود وإن كانت قد عانت الفقر والفاقة والعزلة عن الحضر فى بيئتها البدائية فوق أرض أثيوبيا، إلا أنها لم تُعان يومًا الاضطهاد والعنصرية والانعزال الاضطرارى داخل المجتمع كما أصبحت تعانيه منذ وصولها إلى أرض الميعاد والأحلام.

يقول باروخ مائير فى مقال بصحيفة معاريف يوم ١٢ نوفمبر ٩٧ «يعتبر التقرير الذى أعدته مؤخرًا جمعية العمل من أجل يهود إثيوبيا لائحة ضد المجتمع الإسرائيلى عمومًا والجهاز المسئول عن التعليم خاصة؛ لأن المسئولين عنه فشلوا بعد هذه السنوات فى

إحداث اندماج بين أبناء هذه الفئة والمجتمع الإسرائيلى، إما بسبب سياسة الفصل العنصرى بين الطلاب أو بسبب ارتفاع تكاليف مدارس رياض الأطفال.

ويؤكد التقرير من ناحية أخرى أنه حتى المتفوقون من يهود إثيوبيا يشعرون بالغربة داخل المجتمع، خاصة تجاه المؤسسات الرسمية التى لا توفر لهم الأطر المتحررة التى تساعدهم على إثبات شخصيتهم فى مجالات الحياة المختلفة؛ مما يساهم فى إسقاط صفة العنصرية عن إسرائيل، تلك الصفة التى جعلت البعض يصف مجتمعها بأنه «مجتمع الأحرار والعبيد».

فعلى مستوى القوات المسلحة الإسرائيلية التى يلتحق بها أكثر من ٩٥٪ من يهود الفلاشا الذين يبلغون من العمر ١٨ عامًا، يطلقون عليهم صفة «الزنوج» بسبب لون بشرتهم الداكن!! ويطلبون منهم أن يحضروا معهم أكوابهم ليشربوا فيها الماء كلما أرادوا ذلك. وقد أدت هذه المعاملة إلى انتحار البعض منهم بسبب عدم قدرتهم على تحمل عذابات التفرقة فى المعاملة من ناحية، وعدم قدرتهم على تغيير الواقع من ناحية ثانية. وهذه الوقائع تسقط عن القوات المسلحة الإسرائيلية مقولة أنها «بوتقة الوطنية التى ينصهر داخلها جميع اليهود من كافة الجنسيات».

وإذا كانت مصادر القوات المسلحة الإسرائيلية تنفى انتحار أعداد من يهود الفلاشا داخل صفوفها، كما تؤكد أن من انتحر منهم أقدم على ذلك لأسباب عائلية وليس بسبب ممارساتها العنصرية، إلا أن واقع الحياة الذى مازال هؤلاء اليهود يعيشونه منذ ترحليهم من قراهم النائية فى إثيوبيا إلى إسرائيل فى بداية الثمانينيات، يؤكد الحالة المزرية التى يعانونها. يقول شموئيل مثيرى فى مقال له بصحيفة هآرتس يوم ١٣ يوليه ٩٧ «إن حادث إطلاق النار من جانب شرطة مدينة بير سبع على الشاب الإثيوبى (طفرا بهاتا) نموذج للمعاملة السيئة التى يلقاها الإثيوبيون فى جميع أنحاء البلاد».

مدينة بير سبع كانت أول مدينة وافق المسئولون عن شئون أبنائها على استيعاب عدة آلاف من المهاجرين الإثيوبيين الذين وصلوا إلى البلاد عام ٩٧ . . ومنذ اليوم الأول بدأت المعاناة ليس فقط بسبب لونهم أو اختلاف سلوكياتهم؛ ولكن لأنهم كانوا يسمعون بين الحين والآخر من يذكرهم بأنهم لم يكونوا يملكون ما يقتاتون به فى بلدهم القديم مما دفعهم للقدوم إلى إسرائيل حيث النعيم كله. لذلك ليس غريبًا أن

يطلق الفلاشا على هذه المدينة اسم «المدينة العنصرية»؛ لأن الاتصال بينهم وبين أبنائها محدود للغاية ولا يتم إلا عبر الشجار أو الحوادث السلبية؛ فالحانات والحفلات الراقصة تميز بينهم بشكل انتقائى وأصحاب الأعمال يعيّرونهم بأن المهاجرين الروس أفضل منهم، ويدعى ملاك العقارات أنهم السبب الرئيسى فى انخفاض مستوى أسعار إيجارات الوحدات السكنية.

مجموعة الفلاشا التى بدأت إسرائيل فى ترحيل أفرادها مؤخراً ظلوا فى معسكر التأهيل والفرز منذ عام ٩١ إلى الأمس القريب؛ لأنهم وإن كانوا جاهزين منذ اليوم الأول للرحيل إلا أن الشكوك تدور حول يهوديتهم؛ مما حدا بالوكالة اليهودية إلى تجميد خطوط نقلهم إلى إسرائيل حتى يبت كبار الحاخامات فى «مدى أحقيتهم فى اكتساب المواطنة الإسرائيلية وَفْقَ ما يتوافر من أدلة عن نقاوة يهوديتهم التى كانوا عليها طوال فترة إقامتهم فى بيئتهم الأصلية»!!.

تفاقمت هذه القضية بشكل سافر بعد وصول الدفعات الأولى من يهود الفلاشا إلى إسرائيل بوقت قليل حيث تقول مصادر الحاخامية الكبرى إن رجالها لاحظوا بعد بدء تعاملهم معهم، ما يلى:

١- جهلاً فظيعًا من جانب غالبيتهم بأبسط قواعد الديانة اليهودية التى يجب أن تكون معلومة فى المقام الأول لدى أى يهودى منذ الصغر، والتى يجب أن يُواظب على التأكيد عليها فرديّا أو جماعيّا على فترات متقاربة طوال حياته.

٢- سلوكيات لا تنتمى إلى العقيدة اليهودية؛ لأنها تتصل بما يوصف بأنه تصرفات الإنسان البُدَائى الذى لم يتعرف على دين، أو تصنف على أنها منافية للديانة اليهودية تمامًا بما يسقط عن من يسلكها صفة «اليهودى».

٣- التزام البعض منهم بسلوكيات تنم عن اعتناق الديانة المسيحية بعد ترك الديانة اليهودية؛ مما يجعل الاعتراف به كشخص يهودى أمراً مستحيلاً، وبالتالى لا يحق له القدوم إلى إسرائيل والمعيشة فيها، والاستفادة من إمكانات حكومتها وخيرات مجتمعها!!

لذلك كلفت الحكومة الإسرائيلية الحاخام مناحيم فيلدمان بالسفر إلى إثيوبيا عام ٩٤ «لفحص أحوال البقية الباقية من اليهود» قبل القيام بترتيبات استقدامهم إلى أرض

الميعاد. وبالرغم من التقرير المؤيد لترحيلهم إلا أن الحكومة الإسرائيلية اتفقت مع الوكالة اليهودية على تأجيل ذلك؛ لأن وزارة الداخلية الإسرائيلية أصرت على دراسة كل حالة من حالات هؤلاء اليهود على حدة، فى ضوء ما ينص عليه قانون العودة، ومن هنا كان لا بد من اللجوء إلى المحكمة العليا لتوسيع «مفهوم حق الهجرة ليهود إثيوبيا وأحفاد من تنصر (اعتنق الديانة المسيحية)» منهم وَفْقَ اشتراطات إنسانية من ناحية، وفى ضوء عدم توافر قادة روحيين لهم فى موطنهم الأصلى طوال مئات السنين من ناحية أخرى.

ولما أصبح فى الإمكان استقدامهم وَفْقَ شعار «إن كل أفراد الجالية اليهودية فى إثيوبيا يعيشون فى ضائقة تستوجب العمل على إعادتهم إلى أرض الميعاد» بدأت الترتيبات منذ منتصف العام الماضى لترحيلهم على دفعات من معسكرات الفرز والإيواء إلى إسرائيل، ولم تكن هناك حاجة هذه المرة للعمل من وراء ستار كما حدث منذ حوالى عشرين عامًا؛ حيث الأجواء اختلفت والموازين تغيرت والعلاقات تبدلت.

بعد نوفمبر الماضى (١٩٩٨) رتبت حكومة نتنياهو أوراق ترحيل هذه الجماعة فى انتظار الحافز السياسى الذى يوفر لها استغلال العملية على كافة المستويات السياسية والحزبية والإنسانية والإعلامية، ويبدو أن الخلافات الداخلية التى عجلت باتخاذ قرار إجراء الانتخابات العامة فى منتصف شهر مايو الماضى، أجلت الإقدام عليها على أمل الفوز بهذه الانتخابات.. ولما لم يتحقق لنتنياهو ذلك قرر أن يستكمل خطواتها بأى شكل قبل أن تنقضى آخر أيامه، لعلها تتحول إلى نقطة بيضاء بين صفحات سجل حكومته الأسود متناسيًا تفاقم حجم المعاناة التى يعانيها من سبقوهم، ومفسحًا المجال لتصاعد حدة العنصرية بين جنبات المجتمع الذى يدعى النقاء والطهارة!!

صحيفة الزمان ـ ١ يولية ١٩٩٩

* * *

مؤشرات اليأس والاحتجاج داخل المجتمع الإسرائيلى

بمناسبة العيد الثالث والخمسين لإعلان دولة إسرائيل الغاصبة والمحتلة لأرض فلسطين العربية، نشرت صحيفة يديعوت أحرونوت نتائج استطلاع للرأى العام كانت قد أجرته بالاشتراك مع معهد داحف لقياس الرأى العام حول «المزاج العام للمجتمع الإسرائيلى» حيال مستقبل الدولة، تأكد من خلاله أن أبعاد الصورة الجماعية لهذا المجتمع لازالت أقل تسامحًا مع الغير ومع النفس وأكثر أنانية أيضًا مع الغير ومع النفس وأشد قلقًا تجاه المستقبل وأقرب إلى اليأس منها إلى التفاؤل حيال قدرة الدولة على مواصلة السير والتقدم إلى الأمام!!.

كتب سيفر بلوتسكر فى صحيفة يديعوت يوم ٢٥ الماضى (مارس ٢٠٠١) يقول ما ترجمته حرفيّا «لقد اختفت عشية الاحتفال بيوم الاستقلال فرحة الحياة المتجذرة التى كانت تمثل الشعار الذى قاد إسرائيل منذ نشأتها، واختفى التفاؤل الذى لا يقبل الهزيمة والذى كان ينظر إلى الغد على أنه سيحمل الخير حتمًا». ويتساءل: هل حقّا سيكون الغد أفضل؟ ويرد على نفسه «لا لن يكون الغد خيرًا؛ لأن المتشائمين من بين أبناء المجتمع هم الآن الأقوى عدة والأكثر عددًا».

ويعزو الكاتب تشاؤمه وتشاؤم المجتمع الإسرائيلى معه إلى الحقائق التى أفرزتها النتائج التحليلية لعينة الاستفتاء الذى طرحته الصحيفة ومعهد داحف. ففى المجموعة الأولى من الأسئلة التى ارتبطت بمستقبل الدولة يعترف:

ـ ٧٩٪ أن القلق لديهم عميق وهم لا يرون أى بادرة على إشراقة المستقبل.

ـ ٣٢٪ يميلون إلى أن السلام الحقيقى سيحل بعد خمسين سنة أخرى بين إسرائيل والفلسطينيين وبينها وبين جيرانها العرب.

ـ ٧٥٪ يؤمنون بأن العداء والعنف سيتواصلان بدرجات مختلفة بين إسرائيل وجيرانها.

ـ ٢٤٪ أكثر تشاؤمًا من غيرهم؛ لأنهم يتوقعون وقوع حرب موسعة بين إسرائيل وجيرانها، وهم وإن كانوا يتوقعون بطبيعة الحال أن تنتصر دولتهم إلا أنهم يرون أن هذا الانتصار سيكون مكلفًا وستنجم عنه أضرار بالغة.

ـ ويتساءل الكاتب فى ضوء هذه النتائج. «ماذا حدث لنا؟ كيف فقدنا الأمل فى أن يكون لدينا مستقبل مشرق؟ هل يمكن أن يرجع ذلك إلى الانتفاضة والمواجهات المستمرة مع الفلسطينيين منذ سبعة أشهر؟ ويرد على أسئلته باستعراض للأمور يتضمن افتئاتًا وإنكارًا لما لم يعد يقبل الجدل، ونعنى به حق الشعب المحتل فى مقاومة الغاصب لأرضه حيث نجده يقول «نعم يعود جزء من هذا التشاؤم إلى تواصل أعمال الفلسطينيين العدوانية ضد دولة إسرائيل. ففى الوعى الجماعى الإسرائيلى تعد هذه الأعمال نوعًا من الحروب ضد الوجود الإسرائيلى برمته».

وهذه الأقوال هى التى تُغذى بها وسائل الإعلام الإسرائيلية وجدان الشعب الإسرائيلى العنصرى حين تصور له أن أعمال المقاومة الفلسطينية ما هى إلا أعمال عصيان ضد الحكم الديمقراطى لدولة إسرائيل وأعمال تمرد تعطل مسيرة السلام التى تحاول تبنيه، وهى فى محصلتها النهائية أعمال عنف ضد المدنيين والعزل الأبرياء الذين لم يرتكبوا إثمًا حينما جاءت عصاباتهم الأولى إلى هذه الأرض من أجل الاستعمار والاستيطان تحت شعارات دينية لا أصل لها إلا فى الأساطير وخيال الآباء الذين لفظهم المجتمع الأوروبى وأدانتهم حضارته، كما تغذى بها بعض جهات الإعلام العالمى الذى لا يكلف نفسه مشقة البحث عن الحقائق والتصدى لمحاولات تزييفها.

قد يرى بعض المحللين أن اليأس السياسى الإسرائيلى يرجع فى المقام الأول إلى استحالة عودة التواصل بين المجتمعين الإسرائيلى والفلسطينى من ناحية، وبين الإسرائيلى والعربى من ناحية ثانية؛ لأن «صبح المصالحة ليس بقريب»؛ يدل على ذلك التوقعات التى تقول إنه يجب على الشعب الإسرائيلى أن يظل خمسين سنة أخرى رهن الصراعات الدامية التى لم تجلب له الاستقرار والأمن والأمان حتى بعد مرور ٥٣ عامًا على إعلان استقلاله المزعوم.

ولكن الحقيقة غير ذلك بالمرة؛ حيث تؤكد نتائج تحليل الجزء الثانى من استطلاع الرأى الذى نحن بصدده أن المجتمع الإسرائيلى يائس من نفسه ربما أكثر من يأسه من الآخرين سواء كانوا فلسطينيين أو عربًا؛ حيث نرى:

ـ ٦١٪ مقتنعين أنهم أصبحوا يعيشون فى مجتمع تزداد فيه الفوضى يومًا بعد يوم، وأنهم يعانون انغلاقًا أكثر تشددًا مما كان الوضع عليه منذ عدة سنوات (الفرد لا يرى إلا نفسه ولا يحرص إلا على مصلحته ولا يهتم إلا بذاته).

ـ ٥٠٪ يؤكدون أن المجتمع انخفض فيه مؤشر التسامح مع النفس كما انخفض أيضًا تجاه الآخرين.

ـ وعندما ربط الاستطلاع فى جزئه الثالث بين مستقبل الدولة وحالة المجتمع الإسرائيلى من ناحية وبين تواصل انتفاضة الأقصى من ناحية ثانية؛ جاءت النتيجة كما يلى:

ـ ٦١٪ قالوا إن الانتفاضة وحدت بين فئات الشعب الإسرائيلى ومختلف تياراته السياسية والدينية.

ـ أما على المستوى الفردى فيرى حوالى ١٠٠٪ أن الانتفاضة لم تربط بين أبناء المجتمع وتجعلهم كتلة وطنية واحدة، بل زادت من تباعدهم.

ـ ٣٤٪ يرون أن الانتفاضة عمقت من أسباب الاختلاف بين العلمانيين والأصوليين، ويتوقعون أن تزداد الهوة بين الطرفين كلما زادت وتيرة الأعمال التى يقوم بها الفلسطينيون.

ـ ٢٤٪ قالوا إن الانتفاضة جعلت الأصوليين أقل تطرفًا مما كانوا من قبل.

ـ ٢٢٪ يرون أن الانتفاضة وسعت من حجم الفجوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الأغنياء والفقراء فى المجتمع، يخالفهم الرأى ٩٪ فقط؛ إذ يعتقدون أنها (أى الانتفاضة) قلصت من مستويات هذه الفجوات إلى حد ما.

ـ ويرى حوالى ٩٪ أن الانتفاضة حدت بعض الشىء من التوترات التى يعانيها المجتمع الإسرائيلى بين المهاجرين الجدد وقدامى المقيمين فى إسرائيل.

هذه الحقائق التى لا يُنكرها محايد، تدعمها نتائج الجزء الرابع من الاستطلاع الذى ارتكزت أسئلته على الاقتصاد الداخلى للدولة، والتى جاءت نتائجها مفسحة المجال لمزيد من الكآبة الوطنية واليأس السياسى والإحباط الاجتماعى:

- ٥٥٪ قلقين إلى حد بعيد من أوضاع الاقتصاد الإسرائيلى ويربطون بين قلقهم والخسائر التى منيت بها أسواق الناسداك (قطاعات التعامل عالميّا مع تقنيات المعلومات) واضطرابات أسواق المال الغربية وعدم وضوح أبعاد المستقبل فيما يتعلق بالتكنولوچيا فائقة التقنية.
- ٦٠٪ يرون أن تدهور حالة البلاد الاقتصادية لا يرجع إلى يوم اندلاع الانتفاضة، وإنما عمليّا إلى اليوم الذى اغتال فيه شاب يهودى رئيس حكومة البلاد الأسبق إسحاق رابين.

عندما ندقق النظر فى خلاصات هذا الاستطلاع يتضح لنا بجلاء أن آراء فئات العينة السنية التى تنتمى إلى قطاعات الشباب فيما يتعلق بمستقبل دولة إسرائيل ومستقبل السلام بين الشعب الإسرائيلى والشعب الفلسطينى خاصة والشعب العربى بصفة عامة، تدل على تشاؤم خطير الدلالة، حيث:

- ٨١٪ من الشريحة السنية بين ١٨ و٣٠ سنة قلقون حيال أوضاع الدولة ولا يرون اقترابًا لمؤشرات الأمن والاستقرار بين جنبات المجتمع الذى يعيشون فيه.
- ٧٦٪ من الشريحة السنية بين ٣٠ و٥٠ سنة يوافقون أعضاء الشريحة السنِية السابقة على رأيهم جملةً وتفصيلاً.
- ٢٠٪ من صغار السن إجمالاً يعتقدون أن السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بشكل خاص وجيرانها العرب بصفة عامة، ربما يتحقق فى حياتهم أو خلال أيام الجيل التالى لهم.
- ٤٠٪ من صغار السن عمومًا يتوقعون أن يتواصل العنف والعداء بين إسرائيل والفلسطينيين من ناحية وبينها وبين العرب من ناحية ثانية لجيلين قادمين، دون أن ينعم مجتمعهم طوال هذه الفترة بالاستقرار والأمن المستهدفين.

يختم الكاتب مقاله مؤكداً أن لا أمل يذكر حيال مستقبل الدولة التى ينتمى إليها أو حيال علاقاتها بالفلسطينيين أو بجيرانها العرب؛ حيث نراه يحمل ما تدل عليه نتائج الاستطلاع الذى أشرنا إليه قائلاً. «ثمة شىء اسمه دولة إسرائيل أصابه التدهور والوهن وهنا مصدر القنوط والإحباط والقلق».

ونقول له: عندما تحس دولة ما بأن مستقبل وجودها فى خطر وأن غدها يدعو إلى القنوط اجتماعيّا واليأس سياسيّا والإحباط وطنيّا، فليس أمامها إلا أن تنظر إلى الوراء قليلاً لتدرك الحقائق التى رفضتها عشرات السنين، والتى تدل كافة المؤشرات على أنها لو أخذت بها لأنهت أسباب حالة القنوط واليأس والإحباط، وهى:

- الاعتراف بأنها دولة محتلة وغاصبة وعليها أن تخضع للشرعية الدولية لفك الاشتباك بين سلطاتها العنصرية وحق الشعب الفلسطينى فى النضال من أجل استعادة حريته وبناء دولته المستقلة.

- الاعتراف بأن ما بذله الشعب الفلسطينى من دماء هو كفاح يسعى إلى تتويج الآمال التى راح ضحيتها الآباء الذين أدركوا مبكراً بشاعة الصهيونية التى كانت تتستر بالاحتلال البريطانى لكى تقيم لليهود وطناً فوق أرضهم.

- الاعتراف باتفاقات السلام وبأنها لا تعطيها صك الاستفراد بالشعب الفلسطينى ولا توفر لها مبرراً لقتل أبنائه والقضاء على مقومات حياتهم؛ لأن الشرعية الدولية وإن كانت مغيبة اليوم فلن تظل غائبة غداً.

الوفد - ٣٠ إبريل ٢٠٠١

* * *

إسرائيل دولة الغش والخديعة والمكائد

هناك شبه إجماع بين محللى السياسة الإسرائيلية على أن اختيار اللواء موشيه يعلون رئيسًا جديدًا لهيئة أركان القوات المسلحة، جاء منسجمًا من جميع الوجوه مع مبادئ العنصرية القائمة على العدوان والاستيطان التى تنتهجها حكومة شارون منذ تولت المسئولية فى شهر مارس من العام الماضى (٢٠٠١).

أعلن وزير الدفاع الإسرائيلى هذا التعيين يوم ١٣ مارس الماضى (٢٠٠٢) بعد صراع محتدم اتسم بالغش والخديعة دام عدة أشهر بين أربعة مرشحين ظلت بورصة أوراقهم فى الصعود والهبوط داخل المطبخ الإسرائيلى حتى قبل ساعات معدودة من اختيار يعلون ـ الابن البار للمؤسسة العسكرية وربيب مستعمرة كريات حاييم التى ولد بها عام ١٩٥٠ ومستعمرة عربة التى نشأ وتربى بها على مبادئ اغتصاب الأرض العربية ونظريات الكيبوتسات التى تدرب فيها على كُره الآخر ـ لهذا المنصب الخطير.

يعكس اختيار يعلون من بين المرشحين الآخرين إصرارًا من جانب تل أبيب على مواصلة سياسات القتل والتشريد والإقصاء فى مواجهة حركة النضال الفلسطينى؛ فهذا الرجل العسكرى الذى وصل إلى قمة التخطيط الحربى بدأ حياته مجندًا فى منظمة الناحل وشارك فى حرب ٧٣، وانخرط بعدها فى العمل العسكرى كضابط يجمع بين القيادة والدراسة العسكرية من جهة والدراسة المدنية من جهة أخرى.

مسجل فى ملف خدمة يعلون الذى نشرت جانبًا منه الكاتبة آرييلا رينجل هوفمان فى صحيفة يديعوت أحرونوت فى اليوم التالى لإعلان اختياره لتولى منصب رئيس الأركان «.. بعد عودته من بعثته الدراسية ببريطانيا عينه شاحاك (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية آنذاك) عام ٨٧ قائدًا لدورية الأركان التى قامت باغتيال أبو

جهاد فى تونس، وبعد حصوله على بكالوريوس العلوم السياسية عام ٩٢ عين قائداً للواء المظليين ثم قائداً لقوات الجيش الإسرائيلى فى الضفة الغربية، وفى عام ٩٤ تم تعيينه قائداً لقاعدة التدريبات ومنها انتقل إلى رئاسة شعبة الاستخبارات العسكرية، وفى عام ٢٠٠٠ عين نائبًا لرئيس هيئة الأركان».

من ناحية أخرى هناك اعتراف بأن هذا الاختيار الذى جاء قبل موعده المتفق عليه بين أرييل شارون ووزير دفاعه يعكس بشكل مباشر نوعية الغش والخداع التى تتسم بهما مستويات صناعة القرار الإسرائيلى، ويكشف عن مؤشر المكائد التى يلجأ إليها من هم على القمتين السياسية والعسكرية للوصول إلى أهدافهم؛ يقول بن كسيف فى صحيفة معاريف الصادرة فى منتصف الشهر الماضى (مارس ٢٠٠٢) «ما أثار وزير الدفاع وأغضبه أن شاءُول موفاز رئيس هيئة الأركان الحالى كان يبلغ شارون رئيس الحكومة بتفاصيل التحركات العسكرية التى يأمر بها بن إليعازر دون استشارة هذا الأخير».

ويبدو أن تكرار هذه الاتصالات بين رئيس الحكومة ورئيس هيئة الأركان أخرج إليعازر عن طوره وجعلته ينظر إلى شاءُول على أنه «مصدر الوشاية والمعلومات التى يحصل عليها شارون من وراء ظهره»، فما كان منه إلا أن «عَجل الإعلان عن اختيار يعلون رئيسًا للأركان ليبعده (أى شاءُول) بالتدريج عن الصورة ويحوله إلى دمية ويقطع صلته بشارون، ويحرم هذا الأخير من الورقة التى كان يلاعبه بها» على حد قول المحلل السياسى لصحيفة هتسوفيه.

لا أحد ينكر أن اختيار موشيه يعلون لهذا المنصب تم بالاتفاق بين شارون وإليعازر فى بداية شهر مارس الماضى.. وفى نفس الوقت لا يخفى على أحد أن مسلسل تبادل الضرب تحت الحزام بين الطرفين هو الذى دفع بوزير الدفاع للإعلان عن هذا الاختيار قبل حوالى أسبوع من التاريخ الذى كان متفقًا عليه، لإحراج شارون بالكشف عن العلاقة غير الصحيحة مهنيًا بينه وبين رئيس هيئة الأركان، ولكى يحول هذا الأخير إلى «بطة عرجاء» لا حول لها ولا قوة منذ الآن وحتى نهاية شهر يوليو القادم (التاريخ الرسمى لانتهاء خدمته) وبذلك يقطع على شارون طريق القيام بدور وزير الدفاع الأعلى.. كما يقول بن كسيف.

يقول المطلعون على خفايا المطبخ الإسرائيلى إن خطوات شارون وحساباته ومخططاته التى يعد لها صباح مساء ليبعد عن ائتلافه الحاكم بوادر الانهيار ويبعد غريمه نتنياهو عن التفكير فى إزاحته عن رئاسة تحالف الليكود هى التى تهيمن على تفكيره منذ بضعة أسابيع . . ويقولون إنه منذ البداية وضع ثقله خلف موشيه يعلون ولكنه آثر أن يشيع عن نفسه أنه يتعامل معه كمرشح ثان، حتى لا يُوغر صدر اليسار الإسرائيلى عليه (أى يعلون) لأنه يعلم حقيقة العلم موقفه الوطنى «المعادى» تجاه العرب وحرصه على الاحتفاظ بالمستعمرات (المستوطنات) . . أما إليعازر فيقدره لأنه فى رأيه الشخص الوحيد الذى لم يلجأ إلى الأساليب الملتوية ليفوز بالمنصب، فهو لم يلتق وسائل الإعلام ليدلى برأى سياسى أو عسكرى فى الأحداث الجارية ولم يُقم حفلات العشاء الصاخبة للوزراء ولم يسع إلى وساطة الحاخامات .

تقول الكاتبة آرييلا رينجل هوفمان إن ملف رئيس الأركان الجديد يتضمن إشارة إلى تعليق صحفى له عام ٩٢ حول انتفاضة الحجارة الأولى قال فيه «الانتفاضة كثورة شعبية ماتت ولن تعود إلى الحياة مرة أخرى وإن الزمام عاد الآن إلى يد القوات المسلحة الإسرائيلية التى لن تسمح فى المستقبل لمثل هذا العمل بأن يرى النور» . وتقول معلقة على ذلك «فى نفس اليوم الذى نشر فيه هذا التصريح أصيب عدد من الجنود والمدنيين فى الضفة الغربية نتيجة هجوم فلسطينى عليهم» .

يتوقع المراقبون أن يَنفى شارون كعادته دائمًا أية علاقة غير صحيحة مهنيّا بشاءُول موفاز وأن يُنكر أنه كان يفكر منذ البداية فى تزكية يعلون لمنصب رئيس الأركان، ويستشهدون على ذلك بإنكاره اتصال بعض المقربين منه بالرئيس عرفات وعدد من كبار المسئولين الفلسطينيين، وبإنكاره مؤخرًا الاتصال بالرئيس حسنى مبارك ليرتب له لقاءًا مع ولى العهد السعودى الأمير عبدالله على الرغم من أن جميع المراقبين بالخارج والداخل يعلمون أن هذه الاتصالات لم تنقطع وأنه أعرب عن هذه الرغبة التى رفضتها القاهرة باستمرار وألح فيها عبر طرف ثالث!! .

هذا النفى يعد سمة أساسية من سمات صناعة القرار الإسرائيلى ورائحة الإنكار يعرفها ويشمها المتابعون لهذا الشأن فى كل مكان، وكلتا الصفتين تعبران عن استعداد متأصل فى النفسية الإسرائيلية لحياكة المكائد ضد الذات وضد الآخر؛ يقول بن كسيف

إن شارون عرض على رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية مجموعة من الأفكار والمقترحات المذهلة، منها «أنهم إذا دعموا بكل قوة احتياجات الأمن الإسرائيلى بترك السيادة والسيطرة الكاملة لإسرائيل على وادى الأردن؛ فسيكون على أتم الاستعداد لتعويض الشعب الفلسطينى بمساحات من الأرض داخل الخط الأخضر إلى القرب من الأماكن التى يقطنها حاليّا فلسطينيو ٤٨!!».

لا يختلف أحد من زعماء إسرائيل السابقين مع شارون على أهمية وادى الأردن لأمن إسرائيل، لكن ليس هناك من يصدق فكرة رئيس حكومتها الحالية بأن يقوم بمنح الفلسطينيين أماكن للتوطن داخل الخط الأخضر؛ لأنهم يعرفون جميعًا مبادئ الغش والخديعة التى تقوم عليها السياسات الإسرائيلية منذ بداية حقبتها الاستعمارية المستترة مع بدايات القرن الماضى لأرض فلسطين العربية.

الوفد ـ ٥ إبريل ٢٠٠٢

* * *

obeikandl.com

قانون التجنس الجديد:
قمة عنصرية تتباهى بها إسرائيل

لم نسمع للإدارة الأمريكية ولا للاتحاد الأوروبى ولا لمنظمات حقوق الإنسان الأكثر نشاطًا على مستوى العالم صوتًا ولو هامسًا عندما أُعلن منذ بضعة أيام عن القانون الإسرائيلى الأكثر عنصرية فيما يتعلق بحق الزواج وحق تكوين الأسرة، فقد وافق الكنيست الإسرائيلى فى آخر الشهر الماضى (مايو ٢٠٠٣) بأغلبية ٣٥ ضد ٢٥ على إصدار قانون جديد يمنع الفلسطينيين المتزوجين من إسرائيليات من الحصول على الجنسية الإسرائيلية وفق الاشتراطات التى كانت تنظمها حتى وقت قريب لوائح العمل التى يستند إليها وزير الداخلية فى هذا الشأن.

يقول جدعون عيزرا وزير شئون البرلمان «لجأت حكومة شارون إلى هذا القانون بعد أن ثَبت لديها بالدليل القاطع أن العلاقات الوثيقة بين منظمة التحرير الفلسطينية وعرب إسرائيل ساعدت فى تجنيد عملاء منهم للقيام بعمليات إرهابية داخل الخط الأخضر راح ضحيتها على الأقل ٣٠ إسرائيليّا، لهذا السبب سعينا إلى استصدار هذا القانون الذى سيسرى لمدة اثنى عشر شهرًا فقط يحرم أثناءها على المتزوجين من عرب إسرائيل وعرب الضفة الغربية المطالبة بالجنسية كما كان يحدث من قبل».

ويمكن القول إن القانون الجديد جاء ليقنن الموقف الرسمى من حالات عنصرية واقعية صارخة، نجمت عن قرار إدارى أصدرته حكومة شارون فى شهر مايو عام ٢٠٠٢ يقضى بتجميد استكمال إجراءات قضايا لم الشمل التى تنظرها وزارة الداخلية «التى يكون أحد أفرادها فلسطينيّا أو فلسطينية سواء كانوا من سكان دولة إسرائيل أو من سكان الأراضى التابعة للسلطة الوطنية».

لا تقتصر عنصرية دولة إسرائيل على إصدار القرارات الإدارية أو التقدم إلى الكنيست بمشروع لاستصدار هذا القانون ولكنها تمتد أيضًا إلى ممارسات أخرى منافية

لأبسط مبادئ حقوق الإنسان التى تتشدق بها تل أبيب وترددها واشنطن وبعض العواصم الأوروبية، فقد حرصت المحكمة العليا على أن لا تنظر فوراً فى الالتماسات التى تقدم بها «المركز القانونى للدفاع عن حقوق الأقلية الفلسطينية داخل إسرائيل» باسم ١٤ عائلة سيتضرر أفرادها بسبب تأجيل البت فى قرارات لم الشمل التى تقدمت بها حتى يتخذ الكنيست موقفًا محدداً من القانون الجديد، وذلك إلى حين الاطمئنان إلى اتجاه الريح داخل المؤسسة التشريعية!!.

وجاء الأمر القضائى متوافقًا مع سياسات الحكومة الإسرائيلية التى تضطهد الأقلية العربية داخل أراضيها وكذلك إخوانهم فى الأراضى الفلسطينية المحتلة؛ فقد أمرت المحكمة العليا «النيابة العامة بإطلاعها خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يومًا على التطورات التى ستترتب على منع المواطنين الفلسطينيين من الحصول على الجنسية الإسرائيلية وفق نصوص القانون الجديد».

الحكم القضائى والقانون الجديد يمثلان تمييزاً عنصريّا ضد شريحة واحدة فقط من الشرائح التى يتشكل منها المجتمع الإسرائيلى، ونعنى بها الشريحة العربية من مواطنى هذه الدولة؛ لأنهما أولاً ينتهكان الحق الإنسانى الذى تعترف به دساتير غالبية دول العالم خاصة تلك التى تتشبه بها إسرائيل، والتى تدافع عن ديمقراطيتها مدعية زوراً أنها تحمى حقوق الإنسان التى تتضمن حقه فى بناء حياة عائلية بالكيفية التى يراها أكثر مناسبة له وأكثر اتفاقًا مع قدراته وطموحاته فى الحياة.

وينتهكان ثانيًا حقوق الكرامة التى تحرص على لم شمل الأسرة الواحدة فى مكان واحد حتى لا يتعرض أفرادها للغبن والإساءة والاعتداء. وحق التمتع بالخصوصية الذى لا يفرط فيه أى فرد مهما كان مستواه الاجتماعى أو الثقافى، وأيضًا حق المساواة التى من المفترض أنها تظلل كل أفراد الشعب الواحد دون تمييز أو تفرقة فى المعاملة.. وهى الحقوق التى يتمتع بها بعد فترة وجيزة أسر القادمين الجدد من اليهود وعائلاتهم.. أبسط القانونيين فى داخل إسرائيل يعرف أن الأمر القضائى وقانون التجنس الجديد يتعارضان مع قانون المواطنة الذى أصدرته إسرائيل عام ٥٢؛ لأن تطبيقهما يمس فقط؛ وعن قصد، حقوق الأقلية العربية فوق أرضها حيث إن بقية المواطنين يحق لهم متى تزوجوا أن يحصلوا على قرار بلم شمل أسرهم دون تحفظات إدارية أو قانونية!!.

يرى بعض المحللين أن السياسى اليمينى المتطرف إفيجدور ليبرمان الذى يُعد من أشد الداعين إلى ممارسة مزيد من التعصب والعنصرية ضد سكان إسرائيل من العرب، ربما يكون من أوائل الساعين لاستصدار هذا القانون، ففى لقاء له فى منتصف شهر ديسمبر الماضى (٢٠٠٢) مع بعض سفراء دول أوروبا الشرقية المعتمدين فى تل أبيب، طالب حكومة شارون بأن تجبر بالقوة جميع العرب من سكان إسرائيل على «الإعلان جهراً وبصورة غير قابلة للتأويل عن ولائهم التام لها ولرموزها العليا مثل العلم والنشيد الوطنى ووثيقة الاستقلال» وشدد على أن من يرفض منهم هذا المطلب الوطنى تسحب منه الجنسية فوراً ويطرد من البلاد.

لا يكتفى الكاتب الصحفى يواف كيرن بتبرير أسباب لجوء حكومة شارون إلى استصدار هذا القانون، وإنما يرسم صورة قاتمة لمستقبل إسرائيل فى ظل «الظروف المتسيبة» التى تساهم فى زيادة أعداد أبناء الشريحة العربية داخل المجتمع الإسرائيلى عن طريق التزاوج الذى يتم بين من هم داخل الخط الأخضر ومن هم خارجه، فيقول «الانتفاضة الثالثة ستكون من داخل إسرائيل وسيكون أبطالها من العرب الذين يعيشون بيننا ولن يكون ذلك بسبب تدنى المستويات التى يعيشون فى ظلها فقط، وإنما بسبب الأفكار الواردة إليهم من عرب الضفة والقطاع، والتى يزداد تمسكهم بها يوماً بعد يوم فى ظل الروابط الأسرية التى تتضاعف باستمرار فيما بينهم».

ويزيد الكاتب الأمور قتامة حين يؤكد أن شباب هذه الشريحة بدءوا يجاهرون بالعداء لليهود الذين يشاركونهم الحياة، ويطالب صراحة «بضرورة عودتهم إلى الأماكن التى جاءوا منها إلى أرض إسرائيل القديمة»، ويعزف على هذا الوتر شديد الحساسية قائلاً «لقد نشأ جيل من العرب الإسرائيليين لا يريدنا هنا لا فى حيفا ولا فى عكا ولا فى نتانيا ولا فى بير سبع؛ لأنها فى نظرهم أرض محتلة يجب تحريرها».

أما المحلل السياسى أمنون لورد فيقول فى صحيفة معاريف «من حق نواب إسرائيل ومن واجبهم أن يتخذوا من الإجراءات والتشريعات القانونية ما يحفظ للمجتمع الإسرائيلى أمنه واستقراره على كافة المستويات، حتى لا يتعرض للإبادة التى يهدده بها العرب فى الداخل والخارج». وبعد أن يستعرض الكاتب فصول الاضطهاد التى

مارسها السوڤيت ومن بعدهم النازيون ضد اليهود، يطالب شعب إسرائيل بأن يسمى الحملات الإرهابية التى يتعرض لها باسمها الحقيقى «حملات كراهية».

وبينما يعترف أمنون لورد بأن النظامين النازى والسوڤيتى لم يعودا قائمين، إلا أنه يصر على أن أفكارهما المعادية للسامية لا زالت متغلغلة فى داخل الشخصية العربية «كل خطوة تتخذها إسرائيل دفاعًا عن نفسها توصف فى الحال من جانب منظمات المساواة وحقوق الإنسان اليسارية بأنها عنصرية. . هل يجب علينا أن نسمح للإرهاب بأن يبيدنا لأن مقاومته تعتبر وسيلة عنصرية عند البعض وتتعارض مع القانون الدولى عند البعض الآخر؟ هل من مصلحتنا أن نهدم ما بنيناه من الجدار الواقى لأنهم يصفوننا بأننا عنصريون؟ هل يتحتم علينا أن نحد من منح جنسيتنا لكل من هب ودب ونسمح بتصفية المجتمع الإسرائيلى حتى لا نوصف بأننا نميز بين بعض شرائح المجتمع الذى يجب أن تتوافر له أسباب الأمن والاستقرار؟».

ويواصل الكاتبُ السيرَ ـ خطوات ـ فى هذا الاتجاه المتعصب إلى حيث يطالب المؤسسة التشريعية بإقرار عدد من القوانين التى تنص على:

- حق كل صهيونى موجود خارج إسرائيل فى أن يدلى بصوته فى الانتخابات التى تجرى داخل أراضى البلاد.
- وقف نشر الكراهية ضد إسرائيل بكل السبل سواء كان ذلك عن طريق التحريض المباشر أو غير المباشر.

وقد لا يمر علينا زمن طويل قبل أن نرى هذه القوانين صادرة ومعمولاً بها.

فإذا كانت حكومة شارون قد اتخذت من دعوة إفيجدور ليبرمان منطلقًا لاستصدار قانون التجنس الجديد، فليس من المستبعد من نظامها الذى تزداد فيه مؤشرات التمييز العنصرى يومًا بعد يوم أن يتبنى هذه الدعوات ويؤسس لها ويعمل على تحويلها إلى تشريعات تعزز من ديمقراطية إسرائيل ونظام حكمها العنصرى.

الوفد ـ ٢٨ يونيو ٢٠٠٣

* * *

إسرائيل .. تداعى المؤسستين الرئاسية والتنفيذية!!

يعترف المراقبون الأوروبيون أن دولة إسرائيل تمر فى الفترة الراهنة بحالة من التمزق والتداعى والفساد لم تمر بها منذ أكثر من عقدين على الأقل، فها هو رئيس الوزراء تتضارب توجهاته ناحية السلطة الوطنية الفلسطينية بجناحيها الذى يمثل أحدهما الرئيس محمود عباس ويمثل الثانى إسماعيل هنية . . وها هو رئيس الجمهورية يتخبط بين الاستقالة الطوعية والإقالة الجبرية بسبب ما وصفته وسائل الإعلام العالمية بأنه مساس بالموقع الرمزى الأول فى إسرائيل .

إيهود أولمرت غير مستعد للقاء الرئيس محمود عباس؛ لأن «مساعى عقد الاجتماع الأول بينهما وصلت إلى طريق مسدود» كما جاء على لسانه هو شخصيا . . وبعدها بيوم واحد يعلن فى افتتاح الدورة الشتوية للكنيست أنه «مستعد للقائه فوراً» . . الأمر الذى وضع المراقبين فى حيرة سرعان ما تكشفت بعض جوانبها .

فبين عدم الاستعداد والقبول الفورى باللقاء جرت مياه كثيرة تحت الجسور الفلسطينية والإسرائيلية كان من بينها تمسك حركة حماس التى تتولى السلطة التنفيذية فى القطاع بآليات تشكيل الحكومة الوطنية وَفْقَ الأسس التى تتوافق ومتطلبات ورؤى الشارع الفلسطينى، ذلك التمسك الذى كان سببًا مباشراً فى إلغاء اجتماع كان مقرراً فى العاصمة الأردنية (مساء ١٦ أكتوبر الجارى) للجنة المركزية لمنظمة فتح لمناقشة سبل ممارسة مزيد من الضغط على الحركة (حماس) لدفعها لقبول الاشتراطات التى وضعها الرئيس عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية أو الموافقة على استخدامه لحقه الدستورى فى إقالتها؛ لأن غالبية المجتمعين لم توافق على منحه ضوءاً أخضر لإقالة الحكومة «التى انتخبها الشعب بشكل ديموقراطى معترف به» .

وكان من بينها تنامى الضغوط الشعبية المطالبة حزبيّا وإعلاميّا باستبدال لجنة الفحص الإسرائيلية التى شكلتها حكومة أولمرت برئاسة القاضى الياهو فينوجراد لكشف الستار عن أسباب الإخفاق فى تحقيق نصر حاسم على حزب الله فى لبنان، بلجنة أخرى يتم اختيار أعضائها بناء على توصية برلمانية تلتزم أمام الكنيست بجدول زمنى وبخطوات تحقيقية أكثر اتساعا تشمل «كل من كان له دور فى هذه المصيبة القومية» على حد وصف وسائل الإعلام. . بعد أن اشتم الشارع السياسى رائحة صفقات فساد وإفساد تنبأت بوصول نتائج الفحص إلى «لا إدانة، لا خطأ، لا مسئولية».

تقول عدد من التقارير البريطانية أن استبدال لجنة الفحص الحكومية بلجنة تحقيق برلمانية إسرائيلية قد «يُحمِّل أولمرت مباشرة جزءًا من مسئولية الإخفاق الى لحقت بقوات دفاع بلاده» مما سيؤدى حتما إلى انتخابات عامة مبكرة (ربما فى النصف الأول من العام الحالى ٢٠٠٨) تأتى باليمين الإسرائيلى بقيادة بنيايمين نتنياهو إلى رئاسة الوزارة التى حرم منها مضطرًا عقب انتخابات عام ١٩٩٩.

أولمرت يعيش هاجس تفكك الائتلاف الحاكم الذى ترتكز عليه حكومته عبر المؤيدين لها داخل الكنيست. . وها هم نواب حزب العمل بقيادة عمير بيرتس يخططون للاعتراض على بنود موازنة الدولة للعام القادم؛ لأنها من وجهة نظر التزاماتهم الحزبية لا تلبى احتياجات الشرائح الأكثر فقرًا إسرائيل فى مقابل دعمها المتزايد للمدارس الدينية والتزامها توفيرها متطلبات الأمن التى تحتاج إليها المستعمرات فى الضفة وشمال القطاع، مما يهدد بانسحاب الحزب من التشكيلة الحكومية التى يرأسها (أولمرت). . هذا الهاجس هو الذى دفع أولمرت إلى المبادرة بجس نبض قيادة حزب إسرائيل بيتنا وزعامة حركة يهدوت هتوارة اللتين تقفان على أقصى يمين الحركة السياسية فى إسرائيل لكى ينضما إلى ائتلافه الحكومى فى حالة تعرضه للإصابة بالانهيار، على الرغم من المعارضة الشديدة التى تعكسها مثل هذه «المجسات» السياسية داخل لجان حزب كديما النوعية بين وزرائه ذوى الأوزان الثقيلة من أمثال: شمعون بيريز ومائير شيتريت وتسيبى ليفنى.

أما موشيه كتساف فيُعد أول رئيس لدولة إسرائيل يعتذر رسميا عن المشاركة فى افتتاح دورة برلمانية بسبب ظروف «الاشتباه فى ارتكابه مخالفات مخلة بالشرف». .

وهناك إجماع على مستوى وسائل الإعلام الأوروبية على أن اعتذار كتساف الذى قدمه مكتبه رسميا إلى رئيسة الكنيست داليا إيتسيك جاء استجابة لضغوط هائلة مارسها عليه عدد كبير من النواب البرلمانيون ورجال الأحزاب وقادة الرأى العام وأصحاب المنابر الإعلامية، بل هناك من يقول أن البعض هدد بالخروج من جلسة افتتاح الدورة البرلمانية فور دخوله أو عدم الوقوف تحية له كما جرت العادة كتعبير عن اعتراضهم على حضوره قبل أن تبرئ المحكمة ساحته من التهم الموجهة إليه.

منذ حوالى خمسة أشهر اتهمت بعض النسوة الرئيس الإسرائيلى بأنه «تحرش بهن جنسيًا» أثناء فترة عملهن معه إبان تحمله لعدد من مسئولياته الحكومية مما دفع الجهات المختصة إلى تكليف وزارة الداخلية بالتحقيق فى الموضوع وكشف خباياه وملابساته، وبعد ثلاثة أشهر قدم فريق التحقيق توصياته فى هذا الخصوص إلى المستشار القضائى للحكومة متهما موشيه كتساف بارتكاب عدد من المخالفات من بينها الاغتصاب والقيام بأعمال شائنة بالقوة والحصول على أشياء بالتحايل وخيانة الثقة واستغلال الصلاحيات.

توصيات لجنة التحقيق التابعة لوزارة الداخلية لا تشكل حتى الآن إدانة لشخص موشيه كتساف ولكنها قد تتحول ـ خلال أسبوعين من مادة ـ إلى لائحة اتهام ضده إذا اقتنع بها مناحيم عزوز المستشار القانونى للحكومة على الرغم من أنها لا تمثل فى الوقت الراهن إلزاما عليه أن يأخذ به.. لذلك تشير بعض الصحف الإسرائيلية إلى ملامح عقد صفقة مفادها أن يُقدم الرئيس الإسرائيلى على التنحى طواعية مقابل التعهد بعدم تقديمه للمحاكمة الآن أو مستقبلا باعتبار أن القانون ينص على «عدم محاكمة من يشغل هذا المنصب خلال فترة توليه المسئولية.

التخوف الذى يبديه البعض أن يتمسك كتساف بعدم تقديم استقالته؛ لأن فى ذلك اعترافًا ضمنيًا بارتكاب المخالفات التى وردت فى توصيات لجنة التحقيق.. مما قد يؤدى إلى نشاط سياسى يقود إلى تكتل عشرين نائب برلمانى على الأقل مطالبين بتشكيل لجنة خاصة لمساءلة الرئيس أو من ينبيه عنه بشكل رسمى، وفى حالة موافقة ثلاثة أرباع أعضاء هذه اللجنة على إدانته يحال الموضوع برمته (توصيات لجنة وزارة الداخلية وتحقيقات اللجنة البرلمانية الخاصة ومداولات أعضائها) إلى الهيئة العامة

للكنيست التى يمكنها المطالبة بالتصويت على الإطاحة برئيس الجمهورية، فإذا وافق ٩٠ عضواً من بين الأعضاء الـ ١٢٠ على ذلك، أطيح به . .

وهناك من يشير إلى إمكانية تقديم الرئيس الإسرائيلى للمحاكمة حتى بعد انتهاء ولايته أو استقالته أو إقالته؛ لأن الأضرار التى لحقت بمؤسسة الرئاسة أكبر من أن تُغتفر، لذلك لا بد من وقف ما قد يلحق بها مستقبلاً . .

وبينما لا تشكل المصاعب التى تعيشها حكومة إيهود أولمرت شاغلاً إضافيا للرئيس موشيه كتساف باعتباره حكما بين التيارات السياسية الفاعلة فى الساحة الإسرائيلية، يعتقد المراقبون الدوليون أن تداعى هيكلية المنصب الرئاسى الشرفى الأكبر فى إسرائيل يشكل وسواسا على مستوى المشاغل التى يتحملها رئيس الوزراء؛ لأن التهم الموجهة إليه وإن لم تصل بعد إلى حد الإدانة، ستؤثر بالسالب على حركته وستسلبه الكثير من نشاطه السياسى الداخلى إذا ما تفاقمت الأوضاع وزادت رقعة المطالبين بتنحى كتساف طواعية أو إجباره على الاستقالة، الأمر الذى سيؤثر حتما على زيارته التى سيقوم بها الشهر القادم لأمريكا.

صحيفة الكرامة ـ ١٥ أكتوبر ٢٠٠٦

* * *

التجسس الإسرائيلى .. جزء مكمل لأدوات الدولة ..

أفسح خبر اعتقال دائرة المخابرات بالجيش اللبنانى فى منتصف شهر يونية الماضى (٢٠٠٦) لعدد من أفراد شبكة تجسس إسرائيلية وما تبعه من اعترافهم بأن الموساد جندهم وأنهم قاموا بتنفيذ خمس عمليات اغتيال داخل لبنان ضد كوادر تنتمى إلى ميليشيات المقاومة المسلحة بهدف زعزعة الاستقرار ودفع البلاد ناحية حافة الحرب الطائفية، المجال واسعا أمام الخبراء لفتح ملف «المنظمة المركزية للأمن والاستخبارات والتجسس» التى أنشأها ديڤيد بن جوريون فى أواخر عام ١٩٥١ لحماية أمن إسرائيل القومى بعيداً عن مسئوليات وزارة الخارجية بالاعتماد على الكم الهائل من الوثائق والتقارير التى ورثتها عن الوكالة اليهودية التى كانت تفرض على كل يهودى مهما صَغُر شأنه أن يزود مقرها فى نيويورك بكل ما يصل إليه من معلومات.

وفى أمريكا لا زالت قضية موظف وزارة الدفاع السابق لارى فرانكلين الذى اتهم العام الماضى (٢٠٠٧) بتزويد منظمة إيباك «اللجنة اليهودية الأمريكية للعلاقات العامة» بمعلومات هامة عن قدرات إيران النووية بغرض نقلها إلى إسرائيل، تواصل تفاعلاتها بصفة خاصة بعد طلب مكتب التحقيقات الفيدرالية F.B.I. مثول ناؤر جليون المستشار السياسى السابق بالسفارة الإسرائيلية أمام المحكمة للإدلاء بمعلوماته فى هذا الخصوص مما دفع صحيفة هآرتس إلى القول: هل هناك دليل أكبر من ذلك على تورطنا فى قضية جاسوسية تعتبر حتى الآن شأنًا أمريكيّا داخليّا.

الصحيفة الإسرائيلية تعلم أن قضية لارى المتخصص فى تحليل المعلومات الأمنية بمكتب دوغلاس فيت مساعد وزير الدفاع الأمريكى ليست داخلية وإنما تتشابه فى مواطن كثيرة مع قضية العميل چوناثان بولارد الذى يقضى حاليا عقوبة السجن فى

الولايات المتحدة، والذى لا تتوقف حكومات تل أبيب المتعاقبة عن المطالبة بالإفراج عنه.

فضية جوناثان الذى كان أيضا يعمل محلل معلومات أمنية فى البحْرية الأمريكية أزاحت الستار عن قيامه بتسريب ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف وثيقة بالغة السرية حول تسليح الدول العربية وبرامجها النووية مما جعل وزير الدفاع الأمريكى الأسبق كاسبر واينبرجر يقول فى شهادته أمام المحكمة «من الصعب تخيل حجم الضرر الذى سببه هذا المتهم للأمن القومى الأمريكى».

قبل ذلك بحوالى ستين عاما نقل العلماء اليهود الذين كانوا يساهمون فى مشروع مانهاتن لصناعة أول قنبلة ذرية أمريكية، أسرار صناعة هذا السلاح التى كانت فى بداياتها الأولى إلى المنظمات اليهودية التى استفادت منه إلى أقصى درجة فى وضع أسس ترسانتها النووية.

يدعم من مصداقية نقل هذه الأسرار ـ والتى كثيراً ما تنكرها إسرائيل ـ ما جاء فى الوثائق التى نشرتها هيئة الإذاعة البريطانية مؤخراً من أن حكومة ماكميلان أخفت عن الولايات المتحدة «أن صفقة شراء ٢٠ طن من الماء الثقيل التى تعاقدت عليها مع النرويج عام ١٩٥٨ كانت لحساب إسرائيل بعد مفاوضات تمت فى هذا الخصوص مع بن جوريون رئيس وزرائها الأسبق»، هذا وتؤكد صحيفة الجارديان أن جهاز الموساد هو الذى أشرف على عملية تحويل مسار السفن التى قامت بشحن هذه الكمية من الموانى البريطانية إلى ميناء حيفا الإسرائيلى ووضع كافة الضوابط لضمان سريتها كما تولى مسئولية حراستها فى المياه الدولية.

فى بداية الستينيات من القرن الماضى انضم إلى جهاز الموساد المستقل ثلاث منظمات أخرى (الشاباك وأمان وشعبة المخابرات الحربية) تعمل فى نفس المجال بتنسيق تام فيما بينها خصوصا إذا تعلق الأمر بعمليات تستهدف تصفية أو خطف شخصيات عربية وفلسطينية ليس لها ملف واحد عند أى منها، أو تطلب الأمر تدريبا ميدانيًا يضم عناصر مختارة من بينها.. مما أدى إلى تمتع الكثير من كوادرها بالنجومية السياسية بعد حياة أمنية حافلة عاشوها فى خدمة هذه المنظمات وشاركوا فى تنفيد عمليات مثل

«ربيع الصبا» التى جرت فى رأس بيروت لتصفية قادة المقاومة الفلسطينية وعملية «سيف» التى أدت إلى التخلص من خليل الوزير (أبوجهاد) فى مدينة تونس.

إضافة إلى عملية اغتيال وديع حداد ببغداد، والتى تمت، كما يقول الصحفى الإسرائيلى أهارون كلاين مؤلف كتاب «حساب مفتوح»، عن طريق عملية قتل بيولوچية حيث دسوا له «سما كيميائيا» داخل قطع الشيكولاتة التى كان شغوفا بها وأرسلوها إليه مع أحد عملائهم «مما أدى إلى تدمير جهاز المناعة لديه» كما جاء فى التقرير الطبى الذى نشره المستشفى الألمانى الذى عولج فيه آنذاك.

وهناك محاولة اغتيال خالد مشعل فى أحد شوارع عمان، والتى باءت بالفشل وترتب عليها عقد صفقة بين الأردن وإسرائيل ترتب عليها أولاً الحصول من الموساد على ترياق مضاد للسم البيولوچى الذى طعن به (مشعل) مما أدى إلى شفائه فيما بعد.. وثانيا الإفراج عن الشيخ أحمد ياسين الذى كان محتجزاً لسنوات طوال فى أحد سجونها، وذلك مقابل الإفراج عن عملاء الجهاز الذين قبض عليهم فور وقوع الجريمة وقبل أن يتمكنوا من الفرار عبر الحدود الأردنية.

ويمكن أن نضيف أيضا خطف موردخاى فانون الإسرائيلى الذى ساعد صحيفة صنداى تايمز على نشر حلقات موثقة عن أسرار وخفايا مفاعل ديمونة النووى، من داخل إنجلترا إلى إحدى الموانى الإيطالية، ومنها إلى إسرائيل حيث حكم عليه بالسجن أحد عشر عاما.

وعلى الرغم من أن معظم العمليات التى يقوم بها جهاز الموساد الإسرائيلى توصف بأنها «نظيفة» أى أن عملاءَهُ لا يتركون وراءهم أثراً يشير إليهم، إلا أن أخطاءَهُ فى بعض الأحيان تكون فادحة كما يقول العيزر بلمور الموظف السابق بوزارة الخارجية الإسرائيلية تعليقا على منع نشر كتابه الذى يشرح بالتفصيل عملية «ليلهامر النرويجية» التى انتهت بقتل الجرسون المغربى امد بوشكى أمام زوجته النرويجية بدلاً من رجل الأمن الفلسطينى على حسن سلامة!!

الوفد ـ ٤ أغسطس ٢٠٠٦.

* * *

وجع فى قلب إسرائيل سينقلها إلى غرفة الإنعاش ..

قلب إسرائيل يحتاج لعملية جراحية فورية لاستبدال غالبية شرايينه ومعظم بؤره الكهربائية التى أصابها التلف والتيبس بأخرى أمريكية، بسبب استمرار مقاومة قوات حزب الله لعمليات قواتها المسلحة الهجومية الوحشية لليوم التاسع، وبسبب فشل تدميرها للبنية التحتية للشعب اللبنانى ومدنه وقراه من الجنوب حتى بعلبك، وفى تفتيت الصف، وبعد أن فشل تهجير ونزح حوالى مليون مواطن من أماكن إقامتهم إلى داخل لبنان وخارجه فى تصاعد الصوت المهادن فوق الصوت الوطنى المقاوم.

بعيداً عن الخوض فى معارك عسكرية إسرائيلية عربية سابقة، نشاهد لأول مرة شمال إسرائيل يعيش بسكانه ومراكز إنتاجه حالة حرب حقيقية لحوالى عشرة أيام.. لأول مرة يقيم يهود مدن حيفا وطبرية وصفد إقامة شبه متواصلة فى الملاجئ وسراديب الوقاية تحت الأرض.. ولأول مَرَّة تُخلى المستشفيات من مرضاها العاديين لكى تكون جاهزة لاستقبال المصابين، ولأول مرة تصطف سيارات الإسعاف فى شوارع هذه المدن وغيرها على امتداد الليل والنهار للقيام بواجب الإنقاذ.

لم تحسب إسرائيل حساباتها بدقة، لا على المستوى المخابراتى وميدان جمع المعلومات، ولا على مستوى العمل العسكرى فى الجنوب اللبنانى الذى تعرف طبوغرافيته شبراً شبراً، ولا على مستوى نتائج التدمير التى أحدثتها هجماته غير المبررة ضد البنية التحتية للشعب اللبنانى، إسرائيل لم تحسن اختيار مقدمات التخطيط وهى تعانى الآن نتائجها إلى درجة أن قيادة قواتها المسلحة أخذت قراراً باستدعاء ٥٠٠٠ من العاملين فى فرق الاحتياط المسلحة كدفعة أولى لتوفير أجواء النجدة العسكرية التى تحتاج إليها عملياتها العسكرية غير المبررة فى لبنان.

قامت عقيدة التدمير العسكرية الإسرائيلية منذ اليوم الأول لعمليتها الحربية ضد لبنان على أساس أنها ستوفر الحد اللازم من الخوف والذعر لحزب الله وللحكومة اللبنانية من ناحية «وستضمن الحد الأقصى من التفتيت» على مستوى الجبهة اللبنانية الداخلية من ناحية ثانية، بحيث أن شمس اليوم التالى ستشرق وجنودياها المأسوران فى أحضان أمهما وأطواق الورد حول أعناقهما.. لكن هذا لم يحدث وبدلاً منه أصابت صواريخ المقاومة اللبنانية مدن وأماكن لم يسمع سكانها صفارات الإنذار من قبل ولم يعرفوا الذعر والخوف فى حياتهم، وكانت الملاجئ بالنسبة لهم أماكن شبه أثرية يحكى عنها فى الحواديت.

وارتكزت هذه العقيدة العنصرية على أن ما لدى إسرائيل من قدرة تدميرية كفيل بعد ساعات معدودة بإركاع كوادر حزب الله القتالية وإضعاف معنوياتهم، وأن ما سيصيبهم بالخوف والذعر سَيفُت من عضدهم مما يدفعهم إلى التسليم أو الفرار من أرض المعركة أمام شدة النيران وإتقاءً للدمار والتخريب.

ولكى تسرع إسرائيل فى جنى ثمار معتقداتها العسكرية الفاشية دفعت بثلثى طيرانها الحربى إلى أرض المعركة للقيام بطلعات متتالية ليل نهار لتدمير ما تظن أنه معسكرات ومخازن سلاح تابعة لحزب الله وللقضاء على البنية التحية للشعب اللبنانى، وفى نفس الوقت أحاطت شواطئ لبنان بالبوارج الحربية التى أطلقت صواريخها فى اتجاه مطاره الدولى وطرقه السريعة التى تربط أطرافه معًا وتربطه بالجيران، ليس فقط لقطع الإمدادات التعويضية التى ستحتاج إليها قوات حزب الله، ولكن لمحاصرة المدنيين فى العراء لتسهيل عملية قصفهم بنيرانها ولاستخدامهم كأداة ضاغطة على كل الأطراف اللبنانية السياسية والعسكرية الأمنية والمقاومة.

ولما لم تحقق العقيدة العسكرية الإسرائيلية اللا إنسانية أهدافها فى اليوم الثالث، أسرع إيهود أولمرت إلى قاعة الكنيست ليقول لنوابه كذبا أن الجنديين اختطفا من داخل أراضى إسرائيل، وهى لذلك تقوم بالحرب لاستعادتهما.. وأنها تواجه جماعة إرهابية لا تصر فقط على الاحتفاظ بالأسيرين ولكن لتقوم بالاعتداء على الآمنين من سكان شمال البلاد.. ونسى رئيس الوزراء الإسرائيلى أن قدرة المقاومة اللبنانية على الصمود ستضعه فى أسوأ مكان يمكن أن يتخيله سياسى، وهو ما وقع فعلا حيث نتابع فى الآونة الأخيرة مساءلات سياسية لا تنقطع من داخل الأحزاب ومن داخل منظمات المجتمع المدنى وعلى مستوى لجان حقوق الإنسان..

إسرائيل ضاعت هيبتها؛ هكذا يقول بعض المستمعين عبر برامج إذاعة الجيش. . هذه النزهة كلفتنا من الأرواح والممتلكات والخسائر ما يفوق توقعاتنا، ويقول بعض قدامى السياسيين أنه كان من الأفضل التعامل مع الموضوع وفق أچندة دبلوماسية أولاً يعقبها تجريدة عسكريا إذا لزم الأمر. . ويكتب البعض مطالبا بالوقف الفورى لإطلاق النار والبدء فى تدارس أنسب المبادرات التى طرحتها الأطراف الدولية لإنهاء المشكلة.

هذا بينما الإعلام الداخلى محروم بقوة القانون العسكرى من ممارسة دوره الطبيعى سواء على مستوى نقل الحقيقة للمواطن الإسرائيلى أو رصد القصور الذى تعانيه الخدمات المدنية فيما يخص التعامل مع الصواريخ التى يطلقها حزب الله أو فشل المخطط العسكرى لتركيع الشعب اللبنانى وهزيمة كوادر المقاومة، بحجة أن كل ما يمكن أن ينشر تحت هذه البنود يصب فى مصلحة حزب الله الحربية.

إسرائيل تستعد للقيام بعمليات عسكرية عن طريق البر وقد جربت فى اليومين الأخيرين تمرير قول دبابات إلى داخل الحدود اللبنانية، ولكنها فشلت وأمضت فترة طويلة قبل أن تنقل قتلاها ولم توفق فى سحب آلية معطوبة. . بالطبع هى لن تتوقف عند حدود هذه المحاولة وستكررها، لكن المقدمات تدل على أنها لن تنجح بسهولة كما كانت تتوقع إستراتيجيتها التى دخلت بها هذه الحرب التى قدرت لها ثلاثة أيام. . إسرائيل تشيع أنها قضت على نحو ٥٠٪ من قدرات حزب الله الهجومية وهذا غير صحيح وفق التصريحيات التى جاءت على لسان أمين الحزب حسن نصرالله وفى ضوء الحسابات المخابراتية الخاطئة التى دخلت بها هذه الحرب، وحتى لو كان هذا صحيحا فمن المحتمل عسكريا أن تكون الـ ٥٠٪ الباقية هى الأكثر فاعلية بمعنى أنها الأقدر على أن تطول تل أبيب أو الأقدر على أن تحدث خرابا أوسع فى مدن الشمال،

قلب إسرائيل أصابه الوجع رغم التأييد الأمريكى الذى يوفر لها الحصانة الاستثنائية داخل مجلس الأمن ورغم التأييد الاستراتيچى الذى جعل واشنطن تسارع بمنحها ما قيمته ٣٠٠ مليون دولار لمواجهة كلفة الوقود اللازم لطائراتها الحربية لكى تواصل مهماتها القتالية ضد الشعب اللبنانى، وبرغم ذلك ربما نراها قريبا فى غرفة الإنعاش.

الوفد ـ ١٠ أغسطس ٢٠٠٦.

حالة التناقض الحادة التى تعيشها إسرائيل .. لها علاج واحد فقط

منذ صباح الخميس ٢٦ من الشهر الجارى وإسرائيل تعانى حالتى تناقض واحتقان حادتين، ليعذرنى القارئ إن رأيتهما فائقتين على حالة الزلزال التى أحدثها خروج أرييل شارون من حزب الليكود وتشكيله حزب كاديما الذى لم يهنأ به كما كان يخطط ويرجو ويحلم.

إسرائيل تعانى من تناقضًا حادًا منذ أن أُعْلنتْ نتائجُ فرز أصوات المشاركين فى اختيار أعضاء المجلس النيابى الفلسطينى أن منظمة حماس فازت بالأكثرية التى تتيح لها تشكيل الوزارة الفلسطينية القادمة، منفردة أو متحالفة مع من تشاء.

تناقض حاد نتج عن اضطراب فى قدرة الشارع الإسرائيلى على فهم ما جرى ممثلا فى عدد كبير من مفكريه ومعظمهم قادته السياسيين وعلى رأسهم رئيس حزب الليكود والقائم بأعمال رئيس الوزراء. وقد تمثل هذا التناقض فى تعلقين:

الأول: طالب الإدارة الأمريكية عبر لقاء قناة فوكس FOX معه بعد إعلان النتائج أن لا تتعامل مع حماس وطالب حكومة بلاده برفض شرعيتها، ووصف فى مقال له نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت قادة المنظمة بأن أيديهم ملطخة بدم إسرائيلى ورفض قبول كل ما أعلنته المنظمة من استعداد للتعاون مع العالم من أجل إقرار «سلام عادل ومستقر» بين الشعبين الفلسطينى والإسرائيلى وتنبأ أن يمتد عدم الاستقرار الذى سينشأ فى ظل حكومة فلسطين القادمة بقيادة حماس ليس فقط إلى علاقتها بالحكومة الإسرائيلية وإنما إلى جميع أرجاء المنطقة.

obeikandl.com

أما الثانى فقال فور انتهاء أول اجتماع لحكومته بعد إعلان نتائج الاقتراع الفلسطينى، أنه لن يجرى أية اتصالات مع الفلسطينيين قبل أن تقوم منظمة حماس بما يلى:

١ ـ تتخلى عن الإرهاب.

٢ ـ تعترف بحق إسرائيل فى العيش بسلام.

٣ ـ الإقرار بكافة الاتفاقات والتفاهمات الفلسطينية الإسرائيلية السابقة.

٤ ـ إلغاء كل البنود التى تنص على القضاء على دولة إسرائيل من ميثاقها.

ولم يكتف إيهود أولمرت بذلك بل أعلن أن حكومته لن تفرج عن الأموال الفلسطينية التى لديها «خشية أن تصل كلها أو بعضها إلى أيادٍ إرهابية تستخدمها ضد الشعب الإسرائيلى».

إسرائيل تعيش تناقضًا حادًا؛ لأن كافة المؤشرات تؤكد أن سياسييها كانوا يفضلون أن تفوز منظمة فتح بالأغلبية على مستوى الشارع السياسى الفلسطينى، فقد عركوا عزيمة قادتها وعرفوا مواطن قوتهم وضعفهم وامتلكوا القدرة على الضغط عليهم وقتما يشاءون إلى أن يحققوا من التنازلات ما يتوافق مع مخططات التوسع والأمن الإسرائيلية وما يحقق للشعب الإسرائيلى استراتيچيته الهيمنة التى يحلم بها.

والآن يطالبون منظمة حماس بنفس ما طالبوا به الرئيس السابق ياسر عرفات قبل أن تفتح له أبواب البيت الأبيض ويجلس إلى طاولة التفاوض مع الوفود الإسرائيلية.. فماذا أفاد الشعب الفلسطينى من وراء الاعترافات التى قدمتها منظمة التحرير الفلسطينية؟! لا شىء.. وماذا أفاد المجتمع الفلسطينى من سلسلة تفاهمات سلطته الوطنية مع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ اتفاق أوسلو إلى تفاهم شرم الشيخ الأخير؟! لا شىء.

وما المكاسب التى جنتها السلطة من وراء هذه التنازلات وتلك التفاهمات؟.. الكثير.. أعيد احتلال الأراضى التى كانت تابعة لها وحوصر القائد والرمز حتى مات وجرفت الأراضى وانتزعت الملكيات وحصدت آليات الجيش الإسرائيلى وقواه الأمنية أرواح حوالى ثلاثة آلاف مناضل وعوقت وشوهت حياة حوالى عشرين ألف مواطن فلسطينى.. وفى المقابل زادت إسرائيل من مستعمراتها فى الضفة والقطاع وشيدت

جدارها العنصرى على أرض فلسطينية وزرعت كل ما من شأنه أن يساهم قريبا فى تهويد الخليل وتقليص القدس العربية، ولما انسحبت من قطاع غزة تركته قاعا صفصفا لا ماء فيه ولا زرع حتى رماله سرقتها!!..

حالة التناقض التى تعانيها إسرائيل. هى السبب المباشر فيها بالاشتراك مع الإدارة الأمريكية الحالية فكلتاهما مسئولتان عن الانسداد والتجمد الذى أصاب مسار التفاوض الإسرائيلى الفلسطينى منذ أكثر من أربع سنوات وكلتاهما مسئولتان عن الأضرار التى أصابت الشعب الفلسطينى فى مقتل؛ لذلك لم يكن مستغربا أن يصوت أبناؤه لصالح برنامج مرشحى حماس الانتخابى، ليس فقط للخلاص من حكومة فتح التى لم تقدم له منذ تأسست فى الضفة وغزة ولو ثمرة واحدة من ثمار اتفاق أوسلو، ولكن لأنه يؤمن بالتحرير والاستقلال عبر البندقية وطاولة التفاوض ويؤيد القضاء على الفساد عن طريق الإصلاح والشفافية واقتسام الصعاب.

حالة التناقض التى تعيشها إسرائيل سببها المباشر أنها عملت بكل جد واجتهاد بالاشتراك أيضا مع واشنطن على تهميش الدور الأوروبى الذى يشارك بكل أسف فى مهزلة الصراخ فى وجه منظمة حماس الفائزة ديموقراطيًا بأغلبية مقاعد المجلس التشريعى الفلسطينى.. كانت دول الاتحاد الأوروبى قادرة منذ أكثر من عشر سنوات على الفعل والتدخل وخلق حالة من الاتزان ضمن إطار القرار الأمريكى الداخلى أو الثنائى أو الدولى الذى يميل كل الميل ناحية إسرائيل.. ولكنها بعد الكثير من الممانعات والضغوط تحولت إلى تابع يسير فى ركب تل أبيب وواشنطن.

حالة التناقض التى تعيشها إسرائيل وأمريكا والرباعية الأوروبية عندما ترفض حق الشعب الفلسطينى فى التعبير عن مطالبه وعن حقه فى اختيار ممثليه، تبرهن على أنها جميعا ترى ديموقراطية الآخرين عبر عيون تغطيها العنصرية ويغشاها انعدام البصيرة.. فإن لم تكن صناديق الاقتراع هى المؤشر على حق الفائزين فى أن يتولوا إدارة شئون بلادهم؟؟ فلمن يذهب هذا الحق إذن؟! أليست صناديق الاقتراع التى سيعبر عن طريقها الشعب الإسرائيلى بعد أقل من شهرين عن إرادته الحرة، هى السبيل إلى تكليف الحزب الذى سيفوز بتشكيل حكومة البلاد الجديدة؟؟.. إذن لماذا الاعتراض من جانبهم ـ وهم جميعا ديموقراطيون ـ على حق الشعب الفلسطينى فى الاختيار وعلى حق جماعته السياسية الفائزة فى القيام بأعباء المسئولية؟!

لن تخرج إسرائيل من حالة التناقض الصارخ التى تعيشها اليوم عن طريق المزيد من العنف والقتل وتدمير ما بقى من بنية فلسطينية تحتية . . ولن تخرج منها بالإصرار على البقاء فى الضفة الغربية وفى القدس الشرقية . . ولن تخرج منها بمواصلة التسويف فى منح الشعب الفلسطينى الحياة الحرة الكريمة والاستقلال بعيدا عن نير أسوأ احتلال عنصرى عرفته البشرية . . ولن تخرج منها بتحديد شكل الدولة الفلسطينية المستقلة وبتحديد حركتها داخليا وخارجيا . . ولن تخرج منها بمواصلة رفض حق العودة الذى أقرته الشرعية الدولية منذ عقود عدة، ستخرج منه فقط عندما تُقدِمُ بشجاعة أو باضطرار على الخطوات التالية :

أولاً: الاعتراف بأن الشعب الفلسطينى لا يمارس إرهابًا . . وإنما يقوم بنضال وطنى مشرف يستحق التقدير ويتطلب الاستجابة لما تقره الاتفاقات والأعراف الدولية من حقوق وتبعات تساندها الشرعية الدولية .

ثانيًا: الاعتراف بخط الحدود الفاصل بينها وبين أراضى الشعب الفلسطينى كما كان قبل يونية عام ١٩٦٧ ؛ لأن مستعمراتها التى أقامتها، ولا زالت، تتمسك بها فى قطاع غزة وفى الضفة الغربية ليست شرعية ومنافية للمواثيق الدولية التى تنظر إليها باعتبارها دولة محتلة غاصبة .

ثالثًا: أن تبدأ فى أسرع وقت ممكن عن طريق الأمم المتحدة وتحت إشرافها فى التفاوض مع ممثلى الشعب الفلسطينى الشرعيين لوضع جدول زمنى للانسحاب التدريجى من الأراضى الفلسطينية المحتلة .

رابعًا: أن تعترف بما نهبته وسلبته من ثروات كانت ملكا للشعب الفلسطينى منذ أكثر من أربعة عقود .

هذا هو السبيل الوحيد أمام الساسة الإسرائيليين الحاليين والقادمين للخلاص من حالة التخبط التى يعيشونها والتى هم السبب الأساسى فيها . . نقول ونؤكد ذلك ؛ لأن التحول الذى يصنعه الشعب الفلسطينى باقتدار وتحضر كل يوم سيواصل نتائجه وسيحقق أهدافه التى أولها نيل حريته وإعلان قيام دولته المستقلة .

صحيفة القدس العربى ـ ٢ فبراير ٢٠٠٦

ستون عامًا.. ولم تستقر أحوالها بعد!!..

تحتفل دولة إسرائيل هذه الأيام بمرور ستين عاما على قيامها على الرغم من افتقارها ـ كدولة وشعب ـ لأدوات التعامل الحضارى مع حقائق التاريخ والجغرافيا وافتقادها كحكومة ونظام ـ لمؤشرات المستقبل المستقر. . وعلى الرغم من أنها نسقت منذ العام الماضى مع وزارة الثقافة الفرنسية لكى تكون «ضيف شرف» معرض باريس الدولى للكتاب إحتفاءً بهذه المناسبة، وعلى الرغم أنها ستحظى قريبا بمشاركة أمريكية على أعلى مستوى فى احتفالاتها الرسمية التى ستنطلق مع بداية شهر مايو (٢٠٠٨)، إلا أن تقارير الرأى العام الصادرة من داخلها تؤكد أن شعبها ونظامه الحاكم لم يتعلما ـ رغم مرور هذه الأعوام الستين، ورغم التجارب العديدة ـ بعدُ كيف يعيشون إلى جوار الآخر وكيف يحترمون خصوصياته.

إسرائيل بعد ستين عاما من الوجود المنقوص لا زالت تتمسك بمنطق الاستغلال والابتزاز والتسلط وتسعى حثيثا لفرض الهيمنة، ليس فقط على مستوى معاملاتها مع الشعب الفلسطينى الذى تحتل أرضه وتعتدى على أبنائه وتنهب ثرواته، ولكن على مستوى تعاملاتها العنصرية مع شعوب الجوار سواء تلك التى تحتل بعضا من أراضيها كسوريا ولبنان أو تلك التى تربطها بها اتفاقات سلام وتبادل اقتصادى وتجارى واستثمارى كمصر والأردن.

إسرائيل لا تريد منح الشعب الفلسطينى حريته بإنهاء احتلالها العنصرى لأرضه ولا ترغب فى أن تراه يعيش فى ظل دولته المستقلة التى يسعى لبنائها بعد تحرره. . ولا تريد التفاوض مباشرة لإنهاء احتلالها لأراضى هضبة الجولان السورية ومزارع شبعا اللبنانية، إسرائيل تتعامل مع هذه الأطر بمفهوم المؤسسة العسكرية الغاصبة المعتدية

وليس بمنطق الدولة المتحضرة ذات الإستراتيجية السلمية . . إسرائيل تحرم الشعب الأردنى من مياهه النهرية والجوفية وتدمر بيئته الطبيعية وتسخر مشاريعها المشتركة معه فى وادى عربة لخدمة مصالحها الذاتية فقط دون مراعاة لما تضمنته اتفاقاتها الاستثمارية مع حكومته، وتحارب الشعب المصرى بأساليب الإرهاب الخفى والعلنى وتسعى بكل جهدها لفرض إرداتها عليه لدرجة أن العديد من التقارير الدولية تؤكد أنها تقف وراء حوادث التسلل الفردى والجماعى عبر حدودها المشتركة مع مصر بهدف التدمير والإضرار بالمصالح الحيوية .

إسرائيل بعد ستين عاما انطوت على الكثير من التجارب الفاشلة لفرض إرادتها الأحادية على دول المنطقة ـ ما زالت تتصور أنها قادرة ـ عبر أساليب الخداع مرة والترهيب مرات، على أن تتحول إلى قوة إقليمية نافذة . . وترفض فى نفس الوقت كافة الدراسات الغربية التى تؤكد أنها تعتمد فى تحقيق تحولها هذا على ارتباطها العضوى «المتفرد» أمنيا وعسكريا بالولايات المتحدة، وتنكر أن تدهورها داخليًا وخارجيًا يتوافق طَرْديًا مع انتفاء وتصدع خصوصية تحالفها الاستراتيجى معها، الأمر الذى دفع بعض مراكز الدراسات إلى التساؤل عن معنى الاستعددا المكثف لاحتفالها الستينى «وهى ـ كنظام حكم ـ غير قادرة على أن تتصرف وفق «واجبات والتزامات الدولة ذات السيادة التى تعتمد على المتاح لديها من مقومات سلمية وحضارية لكى تتواصل مع جيرانها ومحيطها البيئى والجغرافى» .

يؤكد آلان جريش مدير تحرير صحيفة ديبلوماتيك الشهرية (فرنسية) فى تحليل مطول له أن الكُتاب الإسرائيليين المشاركين فى معرض باريس للكتاب تعهدوا عند اختيارهم بالدفاع عن إسرائيل وعن توجهاتها خصوصا على مستوى علاقاتها الإقليمية . . ويتساءل باستنكار «وهل هناك دولة مطمئنة وآمنة تفرض على مثقفيها مثل هذا الشرط؟!» ويوضح بجلاء لا لبس فيه حقيقة هامة يجب أن يلتفت إليها المثقفون العرب» بعد ستين عاما من الوجود سياسيّا، لا زالت أجهزة إسرائيل الأمنية تلجأ إلى الإقصاء عندما تختار من تكلفه بتحسين صورتها خاصة أنه لم يدع أى بلد عربى بعد للمشاركة كضيف شرف فى هذا المعرض» .

بعد ستين عاما من نهب مياه الدول العربية ذات الحدود المشتركة مع إسرائيل، ما زالت حكوماتها المتعاقبة تسرق المياه الجوفية الفلسطينية وتضخ مياه الأنهار الأردنية واللبنانية وتصر على أن تقاسم مياه بحيرة طبرية سوريا قبل أن تتفاوض معها على أراضى هضبة الجولان، تقول صحيفة هآرتس فى افتتاحية يوم ١٢ مارس ٢٠٠٨ إن قلة كميات الأمطار المتوقع هطولها وانخفاض مستوى المخزون من المياه الاستهلاكية فى هذا الوقت من العام سيؤديان إلى مصاعب جمة فى الصيف القادم، ويجب على الأجهزة المختصة أن تقلل من الآن من الأنصبة التى تتركها للأغيار على حساب احتياجات مجتمعها».

هكذا بلا موارية تعيش إسرائيل وتقتات بعد ستين عاما من إعلان قيامها غصبا وافتئاتًا على حساب الآخرين: الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى تمدانهَا بالمال والسلاح ومقومات الأمان، وتنهب هى خيرات الشعوب المحيطة بها من الأرَدن إلى مصر ومن سوريا إلى لبنان وفى مقدمتهم جميعا الشعب الفلسطينى، وتبتز الشعب الألمانى إلى الحد الذى دفع بالمستشارة الألمانية أثناء زيارتها منذ بضعة أيام (أوائل شهر مارس ٢٠٠٨) لتل أبيب إلى القول «إن التهديدات التى توجه إلى إسرائيل نعتبرها تهديدات ضدنا».

صحيفة إيلاف ـ ٢ إبريل ٢٠٠٨

* * *